التصويت على مقترحات النواب

.. والتصويت على لجان المجلس

اليوم استمرار مناقشة الخطاب الأميري وتحويله إلى لجنة الرد

تشكيل لجنتين لحقوق المرأة و«البدون» ورفض «البيئة» و«الظواهر» والزراعة

ان نكون اكثر صراحة، على الخارجية الكويتية ان ترفض اي تدخل في الشأن الكويتي، وحمل الخطاب الاميري رسائل ثلاثا الى الحكومة التي عليها ان تعترف بالخلل والخطأ وان تكون اكثر شفافية واكثر وضوحا، لا نريد لها ان تقودنا بكل شيء.

اذا الحكومة ارادت ان تقودنا الى الخير والتنمية والمبادرات فما عندنا مانع، اذا ارادت ان تقودنا في حل قضية البدون ورفع العبء عن كاهل الاسرة فما عندنا مانع واهلا وسهلا بها، اما اذا اقصرت فنحن نقومها، وننتظر برنامج عمل الحكومة، في مجلس 2009، والمبطل قدمت الحكومة مشاريع كثيرة وتناست الانسان، ومنذ الغزو العراقي والحكومة مشغولة عن الانسان الكويتي، الذي تكافل بلا حكومة اثناء الغزو، لم يجد ابناء الشعب صدرا حنونا يرتمي اليه، الحكومة بخلافاتها وانشغالها بصغائر الامور انشغلت عنه.

لن نشغلها ابدا وسنحاسبها على البرنامج الذي سوف نقدمه، وهذا لا يمنع التعاون والرقابة وايضا لا يمنع الاستجواب اذا رأينا وزيرا غير متعاون متصلب الرأي، وصلنا الى مرحلة ان رجل الشرطة يخاف على نفسه.

وخلا الخطاب السامي من مشكلة تؤرق الكويت وهي البدون والحكومة لا تنوي حلها ولا نعرف لماذا، هذه القضية تشوه وجه الكويت الحضاري، لماذا لا يتم تجنيس من يستحق من البدون، اتمنى من الحكومة ان تقدم خطة واقعية لحل مشكلة البطالة.

د.معصومة المبارك: الخطاب السامي هو بمثابة خارطة طريق ووضع المسؤوليات وتشخيص المشهد الحالي، يقول الخطاب: امامنا تحديات صعبة هي بناء كويت الامن والرخاء كويت الفخر والعزة»، ويؤكد على ضرورة الالتزام القانون وتطبيقه على الجميع ومحاربة آفات الفساد والواسطة فهل حاربت الحكومة ذلك؟!، ورئيس الوزراء تقول السمع والطاعة، فاين هو السمع والطاعة؟!، نريد المحافظة على المناخ الديمقراطي وان نتمتع بخيرات بلدنا وهذا لا يتأتى الا بالحفاظ على هيبة القانون وتطبيقه على الجميع بمسطرة واحدة.

هناك من يسعى لشق الصف وتمزيق الوحدة الوطنية واثارة النعرات لذلك نحن بامس الحاجة لقانون الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية، ولذلك فاللجنة التشريعية اقرته ورفعته الى المجلس لا نريد التوقف عند اخفاقات الماضي، الشعوب الحية تتعلم من اخطائها فجزء اساسي من تجاربنا الاساسية يمكن في ظلم الكفاءات وفتح الباب امام الواسطات والمحسوبية والتدخلات التي يدور الكلام حولها وهي جريمة «الأفنيوز» فهناك تدخلات لاخراج الجناة، الوصفة السحرية للخروج مما نحن فيه هو سيادة القانون وعدم ظلم الكفاءات وتطبيق القانون على الجميع.

نتطلع الى برنامج عمل حكوم واضح واقعي محدد الزمن، التعليم وما ادراك ما التعليم فهو نقل شعوب من حالة متردية الى مصاف الدول المتقدمة مثل سنغافورة، فاين الاهتمام بالتعليم، اين مشروع الشدادية الذي بدأ بـ800 مليون وانتهى بـ4 مليارات، وكذلك قضية الرعاية السكنية التي ينتظر صاحب الطلب 15 سنة لابد من تحرير الاراضي، واسكان المرأة المتعثر جداً، واصدرنا قانون بالاجماع لكن الحكومة اقرت لائحة تنفيذية تعيق هذا القانون.

د.عبدالحميد دشتي: نشكر سمو الامير على رعايته وافتتاحه الفصل التشريعي الرابع عشر، وخطابه كان بلسما على جراح اهل الكويت ووضع اصبعه على الجرح وتلمس هموم اهل الكويت وكلنا لمسنا التعبير الصادق لأهل الكويت عند التصفيق لسموه، نحن بحاجة الى ترجمة ما جاء في الخطاب السامي من رئيس الدولة ولاشك ان الحكومة وعلى ما جاء على لسان رئيسها الشيخ جابر المبارك قد ترجمت وفق خطاب جاء مفصلا وهو اكثر من رائع ونتمنى ان يكون فعلكم منسجما مع ما جاء في ردكم على ما جاء في الخطاب السامي، المرحلة الآتية مليئة بالتحديات والمجلس جاء بارادة حقيقية حقة وكانت نسبة المشاركة 43 في المئة وهذه ارادة امة حقيقية ولا شأن لنا بما يردده البعض خارج أسوار هذا المجلس هذه الارادة اعادت هذا المجلس الذي كان مختطفا في فترة من الفترات، النواب عليهم استحقاقات ويتطلعون الى تعاون حقيقي من الحكومة لأن كلنا يعرف اننا نريد ان نثنى بقية عبدالله السالم عن التجاذبات والصراعات، والمجلس السابق المبطل كان مجلس خراب ودمار، نريد تطبيق الاطر الدستورية.

الشيخ سلمان الحمود متحدثا

عبدالصمد: أساند تشكيل لجنة دائمة للبدون.. والأمر لا يحتاج إلى تعديل اللائحة الداخلية

وهي الدستور واللائحة، نرفض التمييز بين ابناء الكويت، الناس سواسية، من هم خارج اسوار المجلس عالوا في الارض فسادا وعينوا اناس دون كفاءة، وارجو ان يعاد النظر في هذه التعيينات التي جاءت من قبل المجلس المبطل، لماذا تفتح المجال واسعا لكل يد خبيثة تضمر سوءا لكويتنا الحبيبة، نحن ايادينا ممدودة للحكومة لتفعيل كل ما نص عليه الدستور «من الجلدة للجلدة» المجلس كله متعاون والنجاح مرهون بتعاون الحكومة، نتمنى ان تلتزم الحكومة بكل ما جاء في ردها على النطق السامي.

البوص: لا أجد مبرراً للمشكلة الإسكانية مع توافر المال والأراضي والجهاز التنفيذي

يجب ان نخصص جلسة لمناقشة الوضع الاقتصادي والكويت بريئة من هذا الاقتصاد وبراءة الذئب من هذا الاقتصاد، نريد اقتصاد حقيقيا يعبر عن دولة الرفاة، ونحارب الفساد الذي كان سببا فيه من رفع شعار الدستور، سمو الامير وضع اصبعه على الجرح عندما تكلم عن الامن والامان والاستقرار هناك انفلات امن وتجار اقامات، ونشعر ان هناك ثقافة جديدة ليست من ثقافة اهل الكويت الاوائل، عندنا تحفظات كثيرة عن جسر جابر والتأمينات الاجتماعية المجلس اقر لجنة تمثل الامة وهي حقوق الانسان والبدون فهي واحدة من القضايا الملحة والاساسية.

سعد البوص: لاشك ان ما تفضل به صاحب السمو هو يبعث الطمانينة في قلوب الكويتيين، نطالب الحكومة بتطبيق ما تفضل به صاحب السمو، هناك مشاكل عالقة منذ سنوات يذكرها سموه كل افتتاح دور انعقاد منها القضية الاسكانية فلا اجد اي مبرر لهذه المشكلة المال متوافر والاراضي والجهاز التنفيذي من افضل الكفاءات فلا مبرر لهذه الازمة، السكن ليس سكنا فقط بل طمانينة واستقرار للانسان فلا مبرر للتاخير طالما الارادة موجودة ولكن المشكلة مشكلة القرار، ارجو من الاخوة في الرعاية السكنية في طرح كافة المواضيع على الشركات وهي موجودة بكثرة في الكويت فهي اكثر من 300 شركة اسكانية، لماذا ناتي بالشركات العالمية، فلنعط الفرصة لهذه الشركات الكويتية وتحل المشكلة الاسكانية بقرار شجاع، واذا كانت الحكومة جادة ستنتهي هذه الاسطوانة هناك قسائم وزعت في غرب الصليبخات الى الان ومنذ 2010 لم ياخذوا امر بناء، الامر الذي يدلل على عدم وجود التنسيق بين وزارات الدولة، وزارات الدولة كل في واد.

نشكر الحكومة على تلمس بيوت الصوابر ونامل منها على انهاء معاناة منطقة الاحمدي فالأهالي هجروا المدينة الجميلة واصبحت مهجورة نظرا لتفاقم مشكلة الغاز.

الكويت حباها الله بالخير الكثير وابناؤها لا يجدون الوظائف وبقاؤهم في المنازل أمر خطير بلا عمل وبلا دراسة ما يؤثر على الوضع الامني والاخلاقي واسال الديوان ما الضرر في تعيين ابنائنا قبل 24 عاما، الشباب غير الحاصلين على نسبة دخول جامعة الكويت لماذا لا يدرسون في الخارج على نفقة الدولة؟ هذا امر خطير، يجب ان يستكملوا دراساتهم في الدول العربية الاقل كلفة مثل مصر والاردن فامل من حكومتنا الاهتمام بشبابنا.

مبارك العرف: اهنئك الاخ الرئيس واهنئ اخوانك في مكتب المجلس وزملائه الاعضاء على نيلهم ثقة الشعب، واهنئ الشعب الكويتي بانجاح هذا العرس الديمقراطي ونامل ان يكون هذا المجلس مجلس انجاز، سمو الامير حفظه الله جاء بخطاب بن جامع مانع نتمنى ان يكون نبراسا للحكومة والمجلس لنتعاون ونعاون سمو الامير على تحقيق ما تفضل به، فهو الوالد والراعي لهذه الامة لكي ينمو الشعب في تقدم وازدهار.

مشكلة القروض موجودة في كل بيت كويتي، تراكم الفوائد انقلت كاهل المواطن الذي لديه راتب بسيط واثقل بهذه الفوائد التي قد تكون عائقا لرب الاسرة سواء رجل او المراة 300 الف شخص ممنوعين من السفر، ارجو ان تتفق السلطتان في ايجاد حل جذري لانهاء تلك المعاناة، فلا يكون هناك استقرار للاسرة في ظل وجود هذا الملف الذي يتولاه بعض المسؤولين الذين لا يريدون حل هذه المشكلة.

حل مشكلة التعليم بسيط واذ قمنا بحلها سوف نحل مشاكل كثيرة منها المرور وازدحامه، فعندما يكون في كل محافظة جامعة او افرع لها للبنين او للبنات فسوف نحل مشكلة المرور من ناحية اخرى فنتغلب على نقص المقاعد الدراسية.

هناك مناطق كثيرة تفتقد الى المستوصفات والمستشفيات والمنتزهات قضية البدون يجب ان تحل باقصى سرعة وايجاد حل جذري لأن لهم حق فالمستحق اعطوه الجنسية ومن لم يستحق فلتوفر له الحياة الكريمة قضايا التوظيف والمراة ومساواتها مع الرجل في القرض الاسكاني والامور الامنية قضايا كلها ينبغي حلها باسرع وقت من خلال التعاون الجاد مع الحكومة وصاحب السمو وضع كل الامور في ملعب الحكومة.

د.خليل عبدالله: جاء في الخطاب السامي عدة رسائل موجهة للحكومة والمجلس والشباب يقول صاحب السمو «امامنا مهام صعبة يجب ان نبني كويت المستقبل وكويت الرفاه» لنسأل المواطن هل يشعر بالحرية والعدل والمساواة، هناك خلل الشباب «مثرك هدد» المواطن لا يطمئن على ارض بلده، ولا يشعر بالكرام نلجري استفتاء على هذا الوضع ستتفاجأ بحال البلد، هناك فوضى الدولة تتكون من 3 سلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني، وعندي سلطة غرفة التجارة ولا ندري لأي سلطة تنتمي وسنراجع ذلك الأمر في حينه، واتحدى الحكومة ان يكون عليها خطة صحيحة لانقاذ البلد، وخطة 2009 كانت دراسة ميزانية وليست خطة، وعليه لن نتقدم شبرا واحدا، وننتظر برنامج الحكومة، منهجية فكر الحكومة مبني على منهج قديم، الجيل الحالي لا يفهم كيف يتعامل مع الشباب شباب التكنولوجيا، نحن نحتاج الى منهجية جديدة لادارة الدولة.

السلطة التشريعية تقع عليها اصلاح نفسها، فهناك خلل لأن المجالس سلطت الضوء على الدور الرقابي على حساب التشريعي، داخل امانة مجلس الامة هناك قطاع البحوث والدراسات وأسال كم دراسة قدمها لمجلس الامة لذلك يفترض ان يشرع النواب وفق دراسات والنواب يشرعون وفقا ما يتم تداوله في الدواوين، اللائحة الداخلية تحتاج الى تعديل.

كل مشاكلنا في السلطة القضائية، فمتى ما شعر المواطن ان القانون سنده فلن يحتاج الى وزير او نائب او وكيل ليتجه المواطنون الى القضاء ليأخذوا حقهم، والسلطة التنفيذية المناطة بتطبيق القانون هي من تضرب بالقانون عرض الحائط، يفترض ان يكون القطاع الخاص شريكها في بناء الدولة.

مبارك الخرينج رئيس الجلسة: اذكر بان انتخابات الشعبة البرلمانية وانتخابات البرلمان العربي الدائم ستكون غدا «اليوم» الساعة الثانية عشرة ظهرا.

وترفع الجلسة الى غد صباحا وكانت عقارب الساعة تشير الى الثانية.

.. وصالح عاشور

الدويسان: مضامين الخطاب الأميري ترسم خارطة طريق لعمل السلطتين والشعب

العرف: مشكلة القروض موجودة في كل بيت وتراكم الفوائد أثقل أصحاب الرواتب البسيطة

لقطات

الساعة التاسعة

اشاد النائب احمد لاري بالاعضاء والرئيس على انعقاد الجلسة في تمام الساعة 9.00 دون تاخير، مضيفا ان للمراقب دورا يشكر عليه.

القسم كما هو

تعليقا على المضبطة للجلسة السابقة طالب النائب د.عبدالحميد دشتي بشطب جميع ما اتى من حديث قبل وبعد القسم مقدرا بالوقت نفسه قناعات وآراء جميع النواب.

عاشور اعاد القسم

طالب النائب صالح عاشور من الرئيس الراشد باعادة القسم، بسبب انه اضاف على القسم في الجلسة السابقة ورد الراشد بان القسم صحيح لجميع الاعضاء في الجلسة السابقة وقال عاشور القسم مرة اخرى.

حضور الوزراء

طالب النائب هشام البغلي من الحكومة الالتزام بحضور جميع وزرائها ورد الراشد بان هناك 4 وزراء ذاهبون مع سمو الامير للبحرين.

90 اتفاقية ثنائية

قال النائب صالح عاشور ان هناك ما يقارب 90 اتفاقية ثنائية بين دولة الكويت ودول اخرى وبعضها من سنة 2003 و2006، وطالب عاشور بجلسة خاصة من اجل مناقشة هذه الاتفاقيات.

جلسة الاتفاقيات

قالت الوزيرة رولا دشتي لا مانع لدينا من ان يكون تاريخ 1/9 جلسة خاصة لمناقشة الاتفاقيات الثنائية ومناقشتها واقرارها.

تنسيق الوزير

قال الراشد ان الجلسة في تاريخ 1/9 ستكون من اجل مناقشة الجلسة الخاصة في الوضع الامني والاتفاقيات الامنية الا ان النائب صالح عاشور اعترض بسبب ان الاتفاقيات تحتاج وقتا اكبر والموضوعان مختلفان، وقالت د.رولا دشتي ان الحكومة لا مانع لديها من مناقشة الاتفاقيات ولكن الوضع الامني لا تستطيع الحكومة اعطاءه موعدا بسبب عدم علمها المسبق بجدول اعمال الوزير.

جلسة ساخنة

طالب النائب احمد لاري وزير الداخلية بالحضور للجلسة القادمة بكامل استعداداتها ولا نتعذر بدراسات، لأن الجلسة ستكون ساخنة.

وصلت الرسالة

قال النائب خالد العدوة هناك انسحاب حكومي من الوضع الامني، مطالب الوزراء بتحمل مسؤولياتهم، متسائلا لماذا لا يخرج رئيس الوزراء ونائبه لتوضيح الوضع الامني مستشهدا بايام المرحوم الشيخ سعد العبدالله، واضاف اذا لم يحضر الوزير الى الجلسة الخاصة للوضع الامني سنقول «وصلت الرسالة».

مجلس جديد

مازح الزلزلة الراشد اثناء طلبه لنقطة نظام وقال الزلزلة ان هذا مجلس جديد وروح جديدة، واللي ينسى المادة المفروض نذكره.

ما سيعمله الوزير

قال النائب احمد المليفي ان الحلبة الامنية يجب ان تكون من اجل ما سيعمله الوزير في المستقبل وليس مجرد بيان عما حدث.

سحب طلب اللجنة الاعلامية

طالب النائب فيصل الدويسان بسحب طلب اللجنة الاعلامية بعد عودة الوزير بالتعاون مع اللجنة التعليمية.

التصويت بالاسم

قدمت د.معصومة المبارك طلبا بالتصويت بالاسم على لجنة المراة والاسرة وقدمت طلبا للامانة موقعا من 5 اعضاء

المراة عدو المراة

قالت النائب صفاء الهاشم ان المراة عدو المراة بسبب تصويت د.رولا دشتي وذكرى الرشيدي ضد لجنة المراة والاسرة ورد عليها الراشد هذا موقف حكومي سياسي.

الغاء اللجان المؤقتة

قدم مجموعة من النواب اقتراحا يقضي بالغاء جميع طلبات اللجان المؤقتة على جدول الاعمال.

خلك ويانا يا الكنترول

في بداية تحدث النائب عسكر العنزي كمؤيد للجنة حقوق الانسان والبدون لم تظهر صورته بالنقل الحي على الشاشة المكبرة في القاعة، توقف عسكر عن الحديث حتى ظهرت صورته في الشاشة ليقول «خلك ويانا يا كنترول»

خلاف حول اللجان

ثار خلاف حول امكانية المجلس باقامة لجان دائمة واوضح النائب عدنان عبدالصمد ان هناك رأيا واحدا فقط حازم وقاطع بشأن تأليف المجلس للجانه، موضحا ان المادة 44 واضحه وان المجلس يستطيع تشكيل لجان دائمة دون الحاجة لتقديم اقتراح بقانون لتعديل اللائحة الداخلية.

20 نائباً ترشحوا لـ«البدون»

اثر الموافقة على تشكيل لجنة حقوق الانسان و«البدون» تسارع النواب للترشح لعضويتها حيث ترشح لعضويتها 20 نائبا وبعد ذلك انسحب وتنازل 7 نواب واستمر في المنافسة 13 نائبا وجرت الانتخابات بالطريقة الآلية ليفوز بعضويتها 5 نواب.